دور الاليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد

The role of the executive mechanisms of the World Bank Group in combating the crime of corruption

عمروش أحسن [1*]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، **ahceneamrouche007@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 2021/12/30 تاريخ القبول: 2022/12/20

ملخص: تعتمد مجموعة البنك الدولي على استراتيجية خاصة لتوسيع نطاق مكافحة الفساد على المستوى الوطني والدولي، وكذلك تحسين إدارة الحكم في البلدان المتعاملة معه، خصوصا انها كانت الجهة المانحة الرائدة في العالم في توفير الدعم لتعزيز القطاع العام، خاصة للإدارات، كل هذا من خلال العديد من المشاريع والبرامج التي من شأنها زيادة مستوى الشفافية في إدارة الشؤون المالية للقطاع العام.

الكلمات المفتاحية: مجموعة البنك الدولي، جريمة الفساد، الشفافية المالية، النزاهة، الاليات التنفيذية.

الترميز الاقتصادي **JEL**: **M12 ; B26.**

Abstract : The World Bank Group relies on a special strategy to expand the scope of the fight against corruption at the national and international levels, as well as to improve governance in client countries, especially as it was the leading donor in the world in providing support to strengthen the public sector, especially for administrations, all this through many projects and programs that would increase the level of transparency in managing public sector financial affairs..

Keywords : The World Bank Group, the crime of corruption, financial transparency, integrity, executive mechanisms

JEL Classification Codes : B26; M12.

[*] المؤلف المرسل

1. مقدّمة

تعتبر ظاهرة الفساد من المشاكل العالمية، قديمة قدم المجتمعات البشرية، حيث ترتبط بوجود الأنظمة السياسية، وهي ظاهرة لا تقتصر على شعب دون آخر ، أو ثقافة على أخرى، خاصة وانها تختلف في الحجم والدرجة من مجتمع لآخر، وعلى الرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات، خاصة في البيئة السياسية لبعض أنواع النظم السياسية، مثل الديكتاتوريات الشمولية التي تشجع ظهور ظاهرة الفساد، في حين أن حجم هذه الظاهرة في النظم الديمقراطية التي تقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون قليل

وعلى الرغم من أن الأسباب الرئيسية لظهور وانتشار الفساد متشابهة في معظم المجتمعات، لكن يمكن تفسير خصوصيتها من شعب لآخر وفقا لمختلف الثقافات والقيم، ووفقا للزاوية التي ينظر من خلالها أولئك الذين لديهم رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد ،كما ان مكافحة الفساد تتطلب تعريف لمفهومه وبيان أسباب انتشاره في المجتمع، وتوضيح الأشكال والمظاهر الرئيسي ، والعواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وسبل مكافحته ، والشكل والرأي العام ضده، والبنى السياسية لمواجهته، واعتماد استراتيجيات تتناسب مع طبيعة كل مجتمع .

لذلك تعتبر مجموعة البنك الدولي إحدى المؤسسات الدولية التي تقدم المعونة الاقتصادية، في إطار التعاون المشترك المتعدد الأطراف على الصعيد الدولي (حسن أحمد العواملة، 2021، ص 58) ، ضمن استراتيجية الاستجابة الفعالة لجريمة الفساد الدولي، وتقديم الدعم لإصلاح مؤسسات قطاع العدالة، فضلا عن أجزاء متكاملة من مشاريع تركز على إصلاح القطاع العام، والحوكمة ومكافحة الفساد، وأمن المواطنين، والتنمية الاقتصادية، وتنمية الحضر والتنمية الاجتماعية، والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، وإدارة الموارد الطبيعية (البنك الدولي ، 2021 ، ص 1) ، وهذا من خلال التأكيد على:

. أنه لا يوجد نظام أو مجتمع محصن من الفساد .

. من المستحيل القضاء على الفساد، ولكن الحد من آثارها .

. وبالنسبة للرقابة الفعالة، التي هي أمر ضروري لتعزيز التفاهم المتبادل وموحد حول ما هو المقصود بالضبط من الفساد (التحكم في عملية التوصيف) خاصة في اطار مجموعة البنك الدولي، و هدا من خلال اعطاء دور اكبر للرقابة على الأعمال المصرفية ذات الطابع الدولي و حق إصدار تحذيرات خاصة بكل دولة في حالة ازدياد مؤشرات الخطورة على الجهاز المصرفي و انكشافه و الحث والتحفيز على تخصيص البنوك التجارية (جودت جعفر خطاب، 2009، ص 234)

الإشكالية:

تتمثل اشكالية الدراسة كالاتي: هل نجحت مجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد؟ وما هي الآليات التنفيذية المعتمدة في تحقيق ذلك؟

الفرضيات:

. ان خطورة المشاكل الناشئة عن الفساد على استقرار وأمن الدول، تقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، وكذلك قدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة والإصلاح

. يعرض للخطر سيادة القانون، خاصة وارتباطه بسائر أشكال الجريمة، وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما فيها غسيل الأموال، والذي يستخدم من قبل جماعات الجريمة المنظمة كأداة في جهودها الرامية إلى الحكومات الفاسدة وتخريب التجارة المشروعة

. اكتساب الثروة الشخصية بصورة غير مشروعة يمكن أن يلحق ضررا بالغا بالمؤسسات الديمقراطية والاقتصادات الوطنية وسيادة القانون.

. الفساد يقوض شرعية المؤسسات العامة، والنظام الأخلاقي والعدالة، فضلا عن التنمية الشاملة للشعوب

. انتشار الفساد في معظم قطاعات الدولة والقطاع العام أدى الى زيادة حجم البيروقراطية في القطاع المالي الرسمي والقطاع الخاص وخصوصا في مسائل المحاسبة، وكذلك في القضاء والتجارة، وعدم وجود الحماية المؤسسية، وحماية الاقتصاد من خلال عدم وجود أنظمة مناسبة لعمل المصارف وقضايا الاستثمار، وادارة المخاطر، كلها تساعد على زيادة فرص المحسوبية والفساد في البلدان النامية .

. الاعتماد على نظام المبادرات الخاص بمجموعة البنك الدولي، اضافة الى نظام البرامج لمكافحة جريمة الفساد، كما أن القضاء على الفساد هو من مسؤولية جميع الدول والمنظمات الدولية، وأنها يجب أن تتعاون مع دعم ومشاركة الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية

اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة ونطاقها هو التطرق لأهم الآليات الخاصة بالتعاون الدولي لمكافحة جريمة الفساد من خلال التعرض لنموذج من المنظمات العالمية وهي الوكالات الدولية المتخصصة ذات الطابع الاقتصادي والمالي ودورها في المراقبة، ومنها مجموعة البنك الدولي التي تضم خمس مؤسسات عالمية ودورها في مكافحة جريمة الفساد (جميل محمد خالد، 2014، ص 342)

منهجية البحث:

في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية في هذه الدراسة سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي ، تسهيلا للعمل في هذا الموضوع ، والأهداف المقترحة لتحليل أهم الجوانب الواقعية والقانونية ذات الصلة لمكافحة جريمة الفساد ، وتعزيز الإدارة الضريبية والجمركية ، ودعم الإصلاحات التشريعية والقانونية ومكافحة مختلف أشكال الفساد ، و هذا من أجل دراسة نظام المبادرات الخاص بمجموعة البنك الدولي المتمثل في مبادرة استعادة الأصول المسروقة و كذا مبادرة إدارة النزاهة المؤسسية ثم المبادرة العالمية للشفافية المالية ، اضافة الى نظام البرامج الخاص بمجموعة البنك الدولي المتمثل في برنامج معيار بيانات التعاقد المفتوح، و كذا برنامج شراكة الحكومة المفتوحة ، ثم برنامج مكافحة الفساد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

2 . نظام المبادرات الخاص بمجموعة البنك الدولي

سنتناول في هذا الجزء المعنون بنظام المبادرات الخاص بمجموعة البنك الدولي مبادرة استعادة الأصول المسروقة، وكذا مبادرة إدارة النزاهة المؤسسية والمبادرة العالمية للشفافية المالية

2 . 1 . مبادرة استعادة الأصول المسروقة

مبادرة استرداد الأصول المسروقة (STAR) هي شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)وهي تدعم الجهود الدولية لإنهاء الملاذات الآمنة للأموال الفاسدة (مصطفى محمد محمود عبد الكريم، 2012، ص 241)، حيث تستخدم "ستار" نفوذ كلتا المنظمتين الشريكتين لدعم الجهود الدولية لحرمان الأصول المسروقة من الملاذات الآمنة وتعزيز استرداد الأصول، حيث تهدف "ستار" إلى تحقيق ذلك من خلال عملها في مجال الدولة والمعرفة والسياسة، وبناء شراكات قوية مع المنظمات الأخرى

كما يعتمد برنامج "ستار" على خبرة فريق دولي من الموظفين الفنيين وموظفي الدعم الموجودين في أمانته في واشنطن العاصمة ، وفي فرع الفساد والجريمة الاقتصادية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا ، والمكتب الميداني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بوغوتا ، فضلاً عن الاستشاريين في جميع أنحاء العالم، كما يعمل فريق مبادرة استرداد الأصول المسروقة "ستار" على أنشطة البنك الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والتدفقات المالية غير المشروعة ، ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأنشطة المساعدة التقنية (UNODC, 2017, P 114)

كما تقدم لجنة الإدارة الخاصة بـ "ستار" إرشادات عامة لفريق "ستار" ، كما تعمل "ستار" بشكل وثيق مع المجموعة الاستشارية للمانحين، و يستمد تمويل "ستار" من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين (MDTF) ومن ميزانية المشاركة العالمية للبنك الدولي، إضافة الى ميزانية منفصلة لمساهمة المكتب في أعمال "ستار" تغطي تكاليف موظفي المكتب المعارين ووقت موظفي المكتب الآخرين وأنشطة مختارة، حيث عام 2019

، تلقى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين مساهمات من أستراليا وسويسرا والمملكة المتحدة (وزارة التنمية الدولية البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية) ، بينما ساهمت لوكسمبورغ والنرويج (نوراد) والولايات المتحدة في ميزانية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (عملية استرداد الأصول المسروقة (STAR)، 2021، ص 1)

اما حول عملية استرداد الأصول قدم المجتمع الدولي إطارًا جديدًا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيث يوفر الفصل الخامس من الاتفاقية هذا الإطار لإعادة الأصول المسروقة، مما يتطلب من الدول الأطراف اتخاذ تدابير لتقييد عائدات الفساد وضبطها ومصادرتها وإعادتها، حيث تبدأ العملية بجمع المعلومات الاستخبارية والأدلة وتعقب الأصول، وهذا من قبل ضباط إنفاذ القانون الدين هم تحت إشراف المدعين العامين أو القضاة، أو من قبل محققين خاصين لبناء الملامح المالية والموضوعية، في بعض الحالات، يلزم الحصول على إذن خاص من القاضي أو المدعي العام أو مسؤول إنفاذ القانون للوصول إلى قواعد بيانات الوكالات الحكومية أو إجراء المراقبة الإلكترونية (حمد فواز الدليمي، أحمد يوسف دودين، 2011 ، ص 224)

وفي حالات أخرى، يمكن إجراء التحقيقات من خلال استخبارات مفتوحة المصدر(OSINT) ، حيث تكون البيانات متاحة للجمهور، كما قد يتضمن الملف التعريفي القوي معلومات عن الأصول التي يحتفظ بها المستهدفون، وعائلاتهم وشركائهم، والأعمال المرتبطة بها، وقد تشمل البيانات المالية جميع الأصول والخصوم والإيرادات ومصروفات الأهداف وأعمالهم

ومع تقدم قضية استرداد الموجودات ، يعمل التعاون الدولي كوسيلة أساسية لنجاح إعادة الأصول التي تم نقلها إلى ولايات قضائية أجنبية أو مخبأة فيها، وهو يدعم جمع الأدلة والمعلومات الاستخبارية ، وتنفيذ الإجراءات المؤقتة ، والمصادرة النهائية لعائدات الفساد ، وإعادتها ، حيث يشمل التعاون الدولي "المساعدة غير الرسمية" وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، و عادة ما يكون طلب المساعدة القانونية المتبادلة طلبًا مكتوبًا يُستخدم لجمع الأدلة (بما في ذلك التدابير القسرية التي تشمل تقنيات التحقيق) ، والحصول على تدابير مؤقتة ، والسعي إلى إنفاذ الأوامر المحلية في ولاية قضائية أجنبية (عملية استرداد الأصول المسروقة (STAR) ، 2021 ، ص 2)

وبالتوازي مع العمل التحقيقي والقانوني الذي يقوم به الممارسون، والأنواع المختلفة من التعاون الدولي بين الولايات القضائية التي تساعد في دفع عملية استرداد الأصول إلى الأمام، يظل مجال الاهتمام الذي غالبًا ما يتم تجاهله هو التنسيق المحلي، ويتعلق ذلك بنظام واضح للتعاون المحلي، حيث يمكن أن يتخذ التنسيق المحلي شكل فريق عمل خاص، أو لجنة أكثر ديمومة لدعم التماسك وتبادل المعلومات.

واعتمادًا على الولايات القضائية المشاركة في قضية استرداد الأصول ، والممارسين و وكالات إنفاذ القانون المكلفة باسترداد الأصول المسروقة ، هناك عدد من السبل القانونية المتاحة للبلدان لتحديد أفضل السبل لمتابعة القضية، حيث قد تشمل الإجراءات دعاوى جنائية أو مدنية (أو كليهما) من خلال أوامر المصادرة أو التعويض أو الأضرار أو الغرامات ،كما يتعين على الدول أن تضع معايير الإثبات في كلتا الحالتين وفي حالة الإجراءات الجنائية ، حيث بمجرد أن تأمر المحكمة بالحجز على الأصول أو مصادرتها ، يجب اتخاذ الخطوات المناسبة لإنفاذ هذا الأمر وتسهيل إعادة الأصول إلى البلد الطالب.

وبمجرد تنفيذ أمر المصادرة في الولاية القضائية المطلوبة وعدم وجود عقبات قانونية أو سياسية تعيق التقدم ، غالبًا ما يتم تحويل الأصول إلى الخزانة العامة أو صندوق المصادرة في البلد المطلوب، وليس مباشرة إلى الولاية القضائية الطالبة ، ونتيجة لذلك ، ستكون هناك حاجة إلى آلية أخرى للترتيب لإعادة الأصول، واعتمادًا على الاتفاقيات والسياسات بين السلطات القضائية المعنية ، يمكن مشاركة الأصول أو إرجاعها جزئيًا ، بينما يتم الاحتفاظ بالباقي من قبل الولاية القضائية المطلوبة لتغطية تكاليف تقييد الأصول المصادرة والحفاظ عليها والتخلص منها. يمكن أيضًا إعادة الأصول مباشرة إلى الضحايا من خلال أوامر المحكمة (عملية استرداد الأصول المسروقة (STAR)، 2021، ص 3)

ومن المحتمل أن ينشأ عدد من قضايا السياسة خلال أي جهود لاسترداد الأصول في قضايا الفساد، وقد تشعر السلطات القضائية المطلوبة بالقلق من أن الأموال سيتم استنزافها مرة أخرى من خلال الفساد المستمر أو المتجدد في الولايات القضائية الطالبة، علاوة على ذلك، قد تعترض السلطات القضائية الطالبة على محاولات البلد المطلوب منه فرض شروط وآراء أخرى حول كيفية استخدام الأصول المصادرة، وفي بعض الحالات، تم الاستعانة بالمنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني لتسهيل عودة ومراقبة الأموال المستردة

حيث في سبتمبر 2007، شرع البنك الدولي بمبادرة استعادة الأصول المسروقة، بمشاركة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية على استعادة الأصول التي سرقها زعماء فاسدون، ومساعدتها على استثمارها في برامج إنمائية فعالة .

ووفقا لتقديرات تقديرية، بلغ حجم الأموال الناجمة عن الفساد والتي تتدفق من البلدان النامية إلى حوالي 40 مليار دولار سنويا، أو 40 في المائة من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية سنويا، اما الفساد، والذي يقع على هذا النطاق قد تترتب عليه آثار هائلة على التنمية، وردع هذه الجريمة هو أولوية بالنسبة لمجموعة البنك الدولي وغيرها من المنظمات المعنية بالتنمية، وهذا لتحقيق الهدف الرئيسي وهو ان لا يجب توفير ملاذات آمنة لعائدات الفساد .

2 . 2 . مبادرة إدارة النزاهة المؤسسية

حيث كلفت إدارة النزاهة المؤسسية التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي لدعم جهود مكافحة الفساد (جميل محمد خالد، 2014، ص 344) وللتحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد في عمليات مجموعة البنك الدولي خاصة وان مجال نشاطه التطوير الاقتصادي والاجتماعي (محمد عبد الله شاهين محمد، 2017، ص 65) ، فضلا عن مزاعم بسوء سلوك الموظفين من خلال التقارير والنتائج إلى الإدارة العليا، والتي بدورها تقرر ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها ، بالإضافة إلى ذلك، تساعد النزاهة في الجهود الوقائية لحماية أموال من البنك ، والأموال الموكلة إليها ، من سوء استخدام وردع الاحتيال والفساد في عملياتها .

وهذا كله لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015، والحد من الاحتيال والفساد في مشروعات البنك الدولي التي تضمن أن يتم استخدام أموال البنك لأغراض المقصود: لتخفيف حدة الفقر وزيادة الرخاء والاستقرار في مناطق من البلدان الفقيرة ومكافحة الفساد والغش، والتي تأخذ عدة أشكال بما في ذلك الاحتيال في المشتريات والعمولات غير المشروعة والتواطؤ والرشاوى، وإساءة استخدام الأصول المالية وعدم الدقة في البيانات المرفقة، ومن أهم جهود مجموعة البنك الدولي :

. 1998 أنشأ البنك الدولي لجنة الرقابة على الغش والفساد، للإشراف على التحقيق في الاحتيال والفساد داخل البنك في المشاريع التي يمولها البنك الدولي، وتتألف هذه اللجنة من كبار الموظفين من وزارة الشؤون القانونية والتدقيق الداخلي الإدارة، مكتب الأخلاقيات .

. 1999 البنك الدولي، يخلق وحدة التحقيقات، في مزاعم الاحتيال والفساد في مشروعات البنك .

. 2001 أنشأت لجنة الرقابة، التي تضم كبار المسؤولين في البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الاستثمار، والعمل على ضمان أن مجموعة البنك الدولي يساهم في الحد من الفقر، ومكافحة الفساد .

. من 2002 الى 2005، إصدار تقارير عن سلامة التحقيقات في مزاعم الاحتيال والفساد، سواء داخليا أو في المشروعات التي يمولها البنك .

أما بالنسبة لطريقة عمل إدارة النزاهة المؤسسية فعند إجراء التحقيقات، لا بد من الحصول على المعلومات الواردة، من دون أي قيود على جميع سجلات مجموعة البنك الدولي، والوثائق، وهذا كالاتي :

. الوصول إلى محتويات جهاز الكمبيوتر من الملفات والسجلات الإلكترونية .

. الحصول على سجلات الموظفين مع «احترام المعلومات السرية للأفراد ."

. الحصول على السجلات الطبية للموظفين الفردية مع الاحترام التام ("سرية المعلومات الطبية والسجلات الطبية") .

. الحصول على سجلات نظام تسوية المنازعات.

. الحصول على أي وثائق في حوزة المجموعة المصرفية التي تشملها السرية

2 . 3 . المبادرة العالمية للشفافية المالية

المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT) هي شبكة عالمية تسهل الحوار بين المشرفين والشركاء من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لإيجاد حلول للتحديات في الشفافية والمشاركة المالية ومشاركتها (المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT)، 2021، ص 1) ، وهي تعمل من خلال المناصرة والحوار عالي المستوى والتعلم من الأقران، والتعاون التقني والبحث والتكنولوجيا ، للمشاركة في مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات و المؤسسات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية (وسام السعدي ، 2020 ، ص 316)

وتستضاف المبادرة العالمية للشفافية المالية حاليًا من قبل International Budget Partnership ، وهي شركة غير ربحية منظمة بموجب قوانين مقاطعة كولومبيا الامريكية وتعمل لأغراض خيرية أو تعليمية أو علمية بالمعنى المقصود في القسم 501 (3) (c) من قانون الإيرادات الداخلية للولايات المتحدة، ولذلك، يجب أن تمتثل جميع وظائف التنسيق والإدارة الخاصة بالمبادرة العالمية للشفافية المالية للسياسات والإجراءات المالية والإدارية لشراكة الموازنة الدولية.

تعتبر المبادرة العالمية للشفافية المالية شبكة عمل تأسست في عام 2011 لتحقيق تحسينات مستدامة وقابلة للقياس في الشفافية المالية والمساءلة والمشاركة الشاملة، لذلك يجب على مجموعة البنك الدولي أن تستمر في تجميع موارد القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق الاستقرار وإمكانيات النمو والبيئة التحتية الجيدة، ورأس المال البشري (وسام السعدي ، 2020 ، ص 73) ، من خلال تقديم الحوافز والمعايير والتعلم والمساعدة التعاونية والتقنيات الجديدة، فهو يجمع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين معًا، ويسهل الحوار الهادف حول الانفتاح المالي، خاصة في الصناعات الاستخراجيّة، وهى المعيار العالميّ للشفافيّة في إيرادات الموارد الطبيعية (UNESCO , 2014 , P 123)

ويتمثل أحد مسارات عمل المبادرة العالمية للشفافية المالية الرئيسية في تطوير المعايير الخاصة بالشفافية المالية، وكان جزء مهم من هذا الجهد هو صياغة مبادئ GIFT رفيعة المستوى بشأن الشفافية المالية والمشاركة والمساءلة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012 في قرارها رقم 218/67)، كما يشجع هذا القرار الدول الأعضاء على تكثيف الجهود لتعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية، بما في ذلك النظر في المبادئ التي حددتها GIFT

في عام 2016، وبعد عملية مشاورات عامة مكثفة ، أطلقت GIFT مجموعة جديدة من المبادئ وهي مبادئ المشاركة العامة في السياسات المالية ، وفي عام 2018 ، تم إصدار نسخة موسعة من المبادئ رفيعة المستوى بشأن الشفافية المالية والمشاركة والمساءلة لشرح الدور الذي تلعبه مبادئ GIFT رفيعة المستوى منذ عام 2012 في تعزيز شفافية مالية أكبر على الصعيد العالمي، وكذلك تحديد العلاقة بين كل منها، وللمبادئ رفيعة المستوى والمعايير والقواعد والتقييمات والممارسات القطرية المقابلة لها، ويتيح هذا الإصدار نظرة عامة سريعة على تعدد الأدوات فيما يتعلق ببعضها البعض وإيجاد نقاط دخول فعالة إلى مصادر المعلومات والإرشادات الأكثر تفصيلاً (المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT) ، 2021 ، ص 2)

3 . نظام البرامج الخاص بمجموعة البنك الدولي

سنتناول في هذا الجزء المعنون بنظام البرامج الخاص بمجموعة البنك الدولي، برنامج معيار بيانات التعاقد المفتوح، وبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة وبرنامج مكافحة الفساد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

3 . 1 . برنامج معيار بيانات التعاقد المفتوح

يتيح نظام معيار بيانات التعاقد المفتوح (OCDS) الكشف عن البيانات والمستندات في جميع مراحل عملية التعاقد من خلال تحديد نموذج بيانات مشترك، وتم إنشاؤه لدعم المؤسسات لزيادة شفافية التعاقد، والسماح بتحليل أعمق لبيانات التعاقد، حيث يحتوي معيار بيانات

التعاقد المفتوح (OCDS) على العديد من أصحاب المصلحة من الحكومات (سلطات المراقبة والإشراف، ومديرو المشاريع وصانعو السياسات)، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ناشرين ومستخدمين للبيانات (معيار بيانات التعاقد المفتوح (OCDS)، 2021، ص 1)

اما مسألة القوامة والحكم فقد تأسست شراكة المقاولات المفتوحة (OCP) كمؤسسة غير ربحية مستقلة في أوائل عام 2015 وتعمل كمسؤول رئيسي عن معيار بيانات التعاقد المفتوح، ويقود OCP مدير تنفيذي، ويدعمه مجلس استشاري متعدد الأطراف مع تمثيل من الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والشركات (معيار بيانات التعاقد المفتوح (OCDS)، 2021، ص 2)

3 . 2 . برنامج شراكة الحكومة المفتوحة

شراكة الحكومة المفتوحة، هي منظمة للإصلاحيين داخل وخارج الحكومة تعمل على تغيير كيفية خدمة الحكومة لمواطنيها، حيث في عام 2011، اجتمع قادة الحكومات ودعاة المجتمع المدني لإنشاء شراكة فريدة، شراكة تجمع بين هذه القوى لتعزيز الشفافية والتشاركية الشاملة والحوكمة الخاضعة للمساءلة، حيث تمثل ثمانية وسبعون دولة وست وسبعون حكومة محلية ومنظمات المجتمع المدني، أعضاء في شراكة الحكومة المفتوحة (OGP)

حيث يتمثل هدف هذه الشراكة في توفير خارطة طريق من أجل تنفيذ أفضل لمهمة ورؤية شراكة الحكومة المفتوحة، بالنظر إلى نمو شراكة الحكومة المفتوحة وبيئة التشغيل المتغيرة. والتركيز على كيفية تقديم شراكة الحكومة المفتوحة لاستراتيجيتها، بما في ذلك الخدمات الشاملة التي سيستمر تلقيها المجتمع المدني والمشاركين الحكوميين في شراكة الحكومة المفتوحة (شراكة الحكومة المفتوحة (OGP)، 2021، ص 1)

كما تتضمن الخطة السنوية لعام 2020 الشراكة والعمل بشكل أكثر فعالية لتحقيق النتائج الجماعية من خلال الإجراءات التعاونية للمصلحين في الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الاستراتيجيين، حيث تلعب وحدة الدعم (SU) وآلية إعداد التقارير المستقلة (IRM) دورًا حيويًا وتكميليًا في التسهيل والداعم (شراكة الحكومة المفتوحة (OGP)، 2021، ص 2)

3 . 3 . برنامج مكافحة الفساد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

أظهرت سياسة البنك الدولي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أن الفساد ليس مشكلة ذات بعد واحد، ولكن مشكلة تتضمن مجموعة من التفاعلات داخل الدولة والمجتمع، تبدأ أولا باستيلاء الدولة على نتاج الشركات الخاصة والأفراد، وبالتالي إجبارهم على سداد المدفوعات إلى المسؤولين السياسيين للتأثير على تصميم القوانين والأنظمة، والثاني هو الفساد الإداري، الذي ينطوي على دفعات وفقا للمصالح الخاصة لتسوية تنفيذ القواعد واللوائح البيروقراطية في صالحهم (البنك الدولي، 2003، ص 1)

حيث يلعب البنك الدولي دورا هاما في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى من خلال توفير معايير موضوعية وشفافة والتشخيص للمساعدة في عدم تسيس هذه المسألة، والتركيز على تحديات محددة، وتوفير أداة لرفع مستوى الوعي، ويساعد البنك الدولي حكومات البلدان النامية على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية (وسام السعدي، 2020، ص 112)، كما تعمل مجموعة البنك الدولي أيضا على مساعدة البلدان للمشاركة في صياغة استراتيجيات لمكافحة الفساد بالتعاون مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين .

في عام 1997، بدأ البنك جهوده لمحاربة الفساد في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ومنذ ذلك الحين وضعت برنامجا كاملا بالمساعدة التقنية والتدريب وبرامج الإقراض للحد من الفساد بشكل غير مباشر (الكايد خليل أحمد، 2010، ص 230) ، حيث تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي . البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) . قروضاً منخفضة الفائدة (محمد عبد الله شاهين محمد، 2017، ص 139) ، كما عملت على ضمان الشفافية والمساءلة بشكل بارز في جميع برامجها والمشاريع والاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والنقل والطاقة وذلك من خلال:

. مكافحة الفساد في القطاع العام من خلال حصانة الإدارة المالية وضمان الخدمة المدنية والإصلاح الإداري والإصلاح الضريبي والجمركي، وتوفير الخدمات

. تشجيع مشاركة المجتمع المدني من خلال ضمان حرية المعلومات .

. تطوير المجتمع ودفع الإصلاح القضائي وضمان المساءلة العامة (البنك الدولي، 2003، ص 18)

وعلى الصعيد القطري، يتبع البنك الدولي النهج الخاص لتقديم المساعدة إلى مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وأكثر خضوعا للمساءلة وأكثر شفافية لعلاج مشكلاتها الاقتصادية (محمد عبد الله شاهين محمد، 2017، ص 161)، على سبيل المثال :

. دعم الجهود الرامية إلى تحسين إدارة القطاع العام والشفافية المالية لرفع مستوى المساءلة في عملية وضع السياسات وكذلك إلى تضييق نطاق سوء إدارة الأموال العامة أو إهدارها .

. دعم الجهود الرامية إلى إصلاح رواتب الموظفين العموميين ومدونات قواعد السلوك، هو تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والحد من الحوافز والمغريات للفساد (الكايد خليل أحمد، 2010، ص 228)

. دعم الإصلاح القانوني والقضائي، وتعزيز قدرات البرلمانات، الذي يتعين القيام به لتعزيز الضوابط والتوازنات على السلطة التنفيذية والعدالة على نحو أفضل، خاصة وان البنك الدولي هو الجهة المانحة الرائدة في العالم في مجال تقديم الدعم لتعزيز إدارة القطاع العام، حيث في السنة المالية 2007 دعم البنك شؤون الحكم وسيادة القانون ب 3.8 مليار دولار، بما في ذلك 3.4 مليار دولار لإدارة القطاع العام و425 مليون دولار لدعم زيادة الكفاءة في مجال سيادة القانون

كما يدعم معهد البنك الدولي مختلف العمليات من خلال تعزيز القدرات القطرية في جميع هذه المجالات وبصورة خاصة على تعزيز أدوات المساءلة المجتمعية من خلال دعم تطوير وسائل الإعلام، والبرلمانيين، والإصلاح القانوني والقضائي، والمشاركة المدنية، وتعزيز قدرة القطاع الخاص، من اجل توحيد الجهود لمكافحة الفساد.

كما تقوم مجموعة البنك الدولي أيضا بسلسلة من الإجراءات التشخيصية والتقييمات باستخدام أدوات تجريبية لهذا الغرض مثل:

. القيام بإصدار تقارير مناخ الأعمال والاستثمار "الدراسات الاستقصائية"

. مؤشرات الإنفاق العامة والمساءلة المالية واستقصاءات بيئة الأعمال وأداء المؤسسات . مؤشرات معهد البنك الدولي حول الحكم والسيطرة على عمليات الإصلاح بصورة دورية، وكذا مستوى الشفافية المؤسسية في النظم الاقتصادية والسياسية

4 . تحليل النتائج

بعد الدراسة والبحث في موضوع دور الاليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد قمنا بالتوصل للنتائج التالية:

. ان مجموعة الاليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد متنوعة وكثيرة، حيث نجد نظام المبادرات الخاص بمجموعة البنك الدولي المتمثل في مبادرة استعادة الأصول المسروقة وكذا مبادرة إدارة النزاهة المؤسسية ثم المبادرة العالمية للشفافية المالية، اضافة الى نظام البرامج الخاص بمجموعة البنك الدولي المتمثل في برنامج معيار بيانات التعاقد المفتوح، وكذا برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، ثم برنامج مكافحة الفساد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

. الغرض من هذه الاليات هو تعزيز المساءلة في البلدان النامية والمساعدة لتعزيز القدرات المؤسسية في الهيئات الحكومية لرصد استرداد الموجودات المسروقة، إضافة الى مساعدة البلدان على تسريع استعادة الأصول المسروقة، وزيادة التعاون سواء كان عالميا أو ثنائيا.

. إضافة الى تصحيح الخلل في الحكم والتصدي للفساد ومكافحته في مشروعات البنك الدولي، بما في ذلك إصلاح القطاع العام والبنية التحتية والرعاية الصحية والصناعات الاستخراجية والقطاع المالي وغيرها من المشاريع .

. تقديم المساعدة التي تهدف إلى تعزيز قدرة الحكومات المحلية، وهذه الأجهزة أصبحت أكثر استجابة وأكثر خضوعا للمساءلة .

5 . خاتمة

وفي الأخير تعتمد مجموعة البنك الدولي استراتيجية جديدة لتوسيع نطاق مكافحة الفساد على المستوى الوطني والدولي وكذلك تحسين إدارة الحكم في البلدان المتعاملة معه، خصوصا انها كانت الجهة المانحة الرائدة في العالم في توفير الدعم لتعزيز القطاع العام والإدارات، كل هذا من خلال العديد من المبادرات والمشاريع والبرامج التي من شأنها زيادة مستوى الشفافية في إدارة الشؤون المالية للقطاع العام، إضافة الى استخدام مجموعة من الاليات التنفيذية من مبادرة استعادة الأصول المسروقة وإدارة النزاهة المؤسسية، إضافة الى المبادرة العالمية للشفافية المالية ونظام معيار بيانات التعاقد المفتوح، وكذا شراكة الحكومة المفتوحة وبرنامج مكافحة الفساد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وفي هذا الاطار، ولتعزيز دور مجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد نقترح ما يلي:

. العمل على تعزيز مجالي العدالة وسيادة القانون من خلال تحسين أداء مؤسسات قطاع العدالة وإسداء المشورة بشأن إصلاح العدالة الجنائية وأمن المواطنين.

. إعداد مساهمات ومساعدات تعليمية وتصميمية لتعزيز سُبل الاحتكام إلى القضاء والتمكين القانوني

. تعزيز العدالة في قطاعات التنمية مثل الأراضي، والصناعات الاستخراجية وتنمية الحضر وإصلاح قطاع العدالة لتهيئة مناخ أفضل للعمل التجاري، والاستثمار، وقيادة مبادرات المعرفة، والتعلم والقياس على الصعيد العالمي في مجالات العدالة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

6 . قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

. حسن أحمد العواملة، (2021)، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الدراسات الاقتصادية، دار الخليج للنشر والتوزيع، الاردن

. جودت جعفر خطاب، (2009) اعادة هيكلة المصارف، دار دجلة للنشر والتوزيع، الاردن

. مصطفى محمد محمود عبد الكريم، (2012) اتفاقية مكافحة الفساد: نفاذ وتطبيق اتفاقية مكافحة الفساد في القانون الداخلي وأثرها في محاكمة الفاسدين واسترداد الأموال، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر

. حمد فواز الدليمي، أحمد يوسف دودين، (2011)، الأزمات المالية الدولية والعالمية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، سوريا

. جميل محمد خالد، (2014)، اساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن

. محمد عبد الله شاهين محمد، (2017)، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن

. وسام السعدي، (2020)، صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد: دراسة قانونية دولية في ظل أحكام القانون الدولي المالي، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر

. الكايد خليل أحمد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، (2010)، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة، الاردن

. البنك الدولي، (2003)، البنك الدولي ومكافحة الفساد في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى وتعزيز الشفافية، وصوت من المساءلة، البنك الدولي

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- UNODC ،(2017) , Report of the International Narcotics Control Board for 2016 , United Nations Office on Drugs and Crime , United Nations

- UNESCO , (2014), Teaching and learning : achieving quality for all: EFA global monitoring report, 2013-2014 , UNESCO

ثالثا: مواقع الانترنيت

. البنك الدولي، 2021، موقع الانترنيت: www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/world-bank/

. عملية استرداد الأصول المسروقة (STAR)، 2021، موقع الانترنيت: https://star.worldbank.org/focus-area/asset-recovery-process

. المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT)، 2021، موقع الانترنيت: www.fiscaltransparency.net

. معيار بيانات التعاقد المفتوح (OCDS)، 2021، موفع الانترنيت: /latest/standard.open-contracting.org

. شراكة الحكومة المفتوحة (OGP)، 2021، موقع الانترنيت: www.opengovpartnership.org